الأمم المتحدة
A/74/382/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
5 December 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ديفيد **موليت ليند** (غواتيمالا)

أولاً – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال (انظر A/74/382، الفقرة ٢). واتُّخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين الثالثة والعشرين والسادسة والعشرين المعقودتين في ٢١ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوَي الصلة[(١)].

ثانياً – النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/74/L.26 و A/C.2/74/L.26/Rev.1 والتعديل الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات A/C.2/74/CRP.6

٢ – في الجلسة الثالثة والعشرين المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت المراقبة عن دولة فلسطين (باسم الدول التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، آخذةً في الحسبان أيضاً أحكام قرار الجمعية العامة ٧٣/٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، مشروع قرار معنون ”دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط“ (A/C.2/74/L.26).

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرموز A/74/382 و A/74/382/Add.1 و A/74/382/Add.2 و A/74/382/Add.3 و A/74/382/Add.4.

(١) A/C.2/74/SR.23 و A/C.2/74/SR.26.

101219 061219 19-20956 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي الجلسة السادسة والعشرين المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار منقح (A/C.2/74/L.26/Rev.1) عرضه مقدمو مشروع القرار A/C.2/74/L.26.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/74/L.26/Rev.1 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، عرض ممثل فنلندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التعديل المقترح لمشروع القرار A/C.2/74/L.26/Rev.1، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.2/74/CRP.6 غير الرسمية.

٦ - وفي الجلسة السادسة والعشرين أيضاً، رفضت اللجنة التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/74/CRP.6 غير الرسمية بتصويت مسجل بأغلبية ١١٣ صوتاً مقابل ٤٦ صوتاً، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليمن.

الممتنعون عن التصويت:

تركيا، وجمهورية كوريا، والنرويج، واليابان.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/74/L.26/Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٧ صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع ٤٥ عضواً عن التصويت (انظر الفقرة ١٠). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليابان، واليمن.

المعارضون:

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا،

وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي وألبانيا، وأوكرانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ومقدونيا الشمالية، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيانين تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

٩ - وفي الجلسة السادسة والعشرين أيضاً، أدلى ممثل الصين ببيان.

ثالثاً – توصية اللجنة الثانية

١٠ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٦٢/١٩٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢١٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/٢١٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢١٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٧٠/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٧٢/٢٢٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك تأكيد اتفاق باريس[(١)] وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(٢)]، التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

---

(١) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تعيد تأكيد الأهمية الحيوية التي يكتسيها إيجاد نظام متعدد الأطراف يكون شفافا وفعالا يشمل الجميع من أجل التصدي للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العالمي، واعترافا منها بعالمية الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد التزاماتها بتدعيم فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وتعزيزهما،

وإذ تعيد أيضا تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بأن الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، توفر منتدى عالميا متعدد الأطراف شاملا للجميع يضفي قيمة لا تضاهى على مناقشاتها وعلى قراراتها المتعلقة بالمسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي،

وإذ تسلم بأنه على الرغم مما جلبته العولمة من فرص وزخم قوي للنمو الاقتصادي العالمي، ما زالت هناك تحديات كبرى يتعين التصدي لها من خلال تعددية الأطراف، وإذ تشدد على ضرورة توجيه اتجاه العولمة وجعلها أكثر نشاطا وشمولا واستدامة،

وإذ تعيد الالتزام بشد الرحال معا للسير نحو التنمية المستدامة، وإذ تظل مكرسة جهودها للسعي إلى تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع يمكن أن يجلب مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم، وإذ تؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية،

وإذ تسلم بأن العولمة والترابط يعنيان ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارجة عن حدوده الجغرافية، وأن تعظيم فوائد العولمة بطريقة منصفة أمر يتطلب تدابير متسقة تتخذ على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، وأن الحاجة لا تزال قائمة لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بهدف تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا،

وإذ تشدد على أن العولمة أداة مفيدة للتنمية ينبغي أن تعم فائدتها جميع البلدان والشعوب وأنه ينبغي للجميع بذل أقصى الجهود من أجل إدماج جميع البلدان إدماجا مجديا في الاقتصاد العالمي عن طريق إيجاد بيئة دولية مواتية تتسم بالشمول والمنفعة المتبادلة لسلع تلك البلدان وخدماتها،

وإذ تؤكد من جديد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع، وضرورة أن يؤدي النمو المطرد والشامل والمستدام إلى تحقيق التنمية المستدامة، وإلى القضاء على الفقر والحد من اللامساواة على وجه الخصوص، وعزمها في هذا الصدد على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما يشمل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص الآخرين الذين يعيشون أوضاعا هشة، هدفا أساسيا من أهداف السياسات الوطنية والدولية في هذا المجال ومن استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وذلك في إطار الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد أن الأدلة تبين أن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية بصورة تامة وعلى قدم المساواة في الميدان الاقتصادي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة كبيرة، وأن المرأة تؤدي دورا حاسما في التنمية وتسهم في التحول الهيكلي، وأن مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في صنع القرار والاقتصاد

أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تؤكد من جديد أيضا أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي يَعِدان بإمكانات كبيرة تتيح التعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وإيجاد مجتمعات تقوم على المعرفة، وهو ما يَعِد به الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجالات شتى من قبيل الطب والطاقة،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، وتعزيز النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع على الصعيد العالمي، والتشجيع على تطوير القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الجدوى والفعالية في عملية العولمة والاستفادة منها،

وإذ تسلم بأن النظام الدولي المتعدد الأطراف ينبغي أن يستمر في دعم التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وإيجاد فرص العمل، والجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الاستدامة البيئية، وأن يستمر في تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على جميع المستويات،

وإذ تدرك أن الآفاق المستقبلية للاقتصادات والمجتمعات بأكملها ستتوقف على مدى فعالية استجابة جميع الجهات صاحبة المصلحة للاتجاهات والتحديات التكنولوجية ولتفاعل تلك الاتجاهات مع الاتجاهات الرئيسية الأخرى مثل التوسع الحضري والطابع المتغير للعمل والتحولات الديمغرافية وتغير المناخ وتزايد حجم الكوارث والتحديات البيئية وتزايد التفاوتات داخل البلدان،

وإذ تلاحظ مع القلق أن التوترات التجارية الراهنة وازدياد التدابير التقييدية التجارية يؤديان إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي بشكل كبير، وإذ تؤكد أن إعطاء الأولوية للتعاون العالمي وتعزيزه، بوسائل منها الحلول المتعددة الأطراف، يخدمان مصلحة الجميع ويظلان عنصرين حاسمين في الوفاء بوعد العولمة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التأثير السلبي الناجم عن استمرار هشاشة الاقتصاد العالمي وبطء وتيرة استعادة النمو والتجارة على الصعيد العالمي، بما في ذلك على التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بالعديد من مخاطر الهبوط، بما في ذلك التدفقات السلبية لرؤوس الأموال من بعض الاقتصادات الناشئة والنامية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، وارتفاع الدين العام والخاص في العديد من البلدان النامية، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال المنتظمين، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن بهدف التصدي لتلك التحديات وإحراز تقدم في الحفاظ على الطلب العالمي،

وإذ تكرر التعهد بألا يتخلف أحد عن الركب، وإذ تعيد تأكيد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن نشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولا إلى أشد الناس تخلفا عن الركب،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام المعنون ”الوفاء بوعد العولمة: النهوض بالتنمية المستدامة في عالم مترابط“[٣]؛

٢ - ***تكرر تأكيد*** ضرورة اتباع نهج متعددة الأطراف تكون شفافة وفعالة وشاملة للجميع لمواجهة التحديات العالمية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة حاليا لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات؛

٣ - ***تقر*** بأن تنشيط نظام متعدد الأطراف، تكون الأمم المتحدة محوره، هو الركيزة الأساسية لاتباع نهج متجدد لعولمة أكثر إنصافا وشمولا واستدامة بما يكفل ألا تتسبب العواقب السلبية للعولمة في تهديد سبل عيش الناس واستدامة الكوكب؛

٤ - ***ترحب*** بالجهود التي يبذلها حاليا الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف تحسين الدعم المقدم للبلدان في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤]، وتهيب بجميع الجهات المعنية تنفيذ المهام المتبقية بسرعة واتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٥ - ***تؤكد من جديد*** الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية والعمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإجراءات التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتؤكد من جديد التزامها بتعزيز التنسيق في الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم التنمية المستدامة، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٦ - ***تلاحظ*** الجهود الهامة المبذولة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تشكلها الأزمة المالية والاقتصادية والمخاطر المستمرة التي تهدد الاقتصاد العالمي، وتسلم بضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتصدي لأمور من بينها اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، وعدم اليقين الذي يكتنف السياسات، والتوترات التجارية، والتقلبات المالية، وعدم القدرة على تحمل الديون وارتفاع معدلات البطالة في عدة بلدان؛

٧ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على المضي قدما على نحو استباقي في الإصلاحات الاقتصادية، حسب الاقتضاء، وتحديث نموذج النمو، والتركيز على شمولية التنمية، وفي الوقت نفسه، تعزيز التعاون الدولي، وتجنب سياسات التقوقع والحمائية، بغية تشجيع اقتصاد عالمي مفتوح وتوليد المزيد من الآثار الإيجابية للعولمة؛

٨ - ***تسلم*** بالدور الحاسم الذي تؤديه التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وضرورة إيجاد استجابات سياساتية متكاملة للمسائل التي تنشأ في هذه المجالات، بما في ذلك لمعالجة أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، وتسلم أيضا بأهمية التعاون الدولي والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات لدعم الجهود الوطنية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية واحترام حيز السياسات العامة لكل بلد في ظل الحفاظ على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية؛

---

(٣) A/74/239.

(٤) القرار ١/٧٠.

٩ - ***تسلم أيضا*** بالحاجة إلى هيكل تجاري واقتصادي ومالي متعدد الأطراف يراعي اعتبارات التنمية المستدامة ويشجع عليها ويزيد من الاتساق والتنسيق من أجل تهيئة بيئة دولية مواتية تيسر عمل الدول الأعضاء في التصدي لجملة تحديات تشمل الفقر وأوجه التفاوت والتحديات البيئية؛

١٠ - ***تشدد*** على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيتوقف على تهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية وعلى تيسير الوسائل الضرورية للتنفيذ، ولا سيما في مجالات المالية والتجارة الدولية والتكنولوجيا وبناء قدرات البلدان النامية، وفي هذا الصدد، تدعو إلى متابعة جدية وفعالة للالتزامات العالمية لجميع الجهات الفاعلة؛

١١ - ***تسلم*** بأن توسيع نطاق السياسات والنهج الناجحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها لا بد أن يقترن بتحسين الشراكة العالمية وتنشيطها، وبأن هذه الشراكة ينبغي أن تعمل بروح من التضامن العالمي من أجل دعم خطة إنمائية شاملة عالمية وكفيلة بإحداث تغيير بحق؛

١٢ - ***تؤكد من جديد*** أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها؛

١٣ - ***تؤكد من جديد أيضا*** ضرورة التشجيع على تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً، وعلى نقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، وفق ما يُتفق عليه؛

١٤ - ***تؤكد*** الإمكانيات الكبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، وتكرر تأكيد التزامها بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية؛

١٥ - ***تدعو*** رئيس الجمعية العامة إلى أن ينظر في استضافة مناقشة مواضيعية بشأن كيفية زيادة فوائد العولمة والترابط إلى أقصى حد في جميع البلدان في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠؛

١٦ - ***تؤكد مجددا*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

١٧ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك توصيات ملموسة للإسراع بتنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين، في إطار البند المعنون ''العولمة والترابط''، البند الفرعي المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط''.